

7

س/ش

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

لمحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد

قضية عـ 30076 دد

تاريخ الحكم: 2014/05/29

تأليف القاضي السيدة/

الحمد لله

حكم مدني شخصي

طلاق انشاء

أصدرت المحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد المنتصبة للقضاء في مادة الاحوال الشخصية في
جلستها العمومية المنعقدة بقصر العدالة بسيدي بوزيد يوم الخميس الموافق لـ 2014/5/29.

— برئاسة السيد: [REDACTED] قاضي الاسرة.

— وعضوية القاضيين السيدة: [REDACTED] و [REDACTED]

الممضيين أسفله

و بمساعدة كاتب الجلسة السيد : عمران المشي.

الحكم الآتي بيانه بين :

تمدعي : [REDACTED] قاطن بالزعانرية الطويلة
سيدي بوزيد محل مخبرتها مكتب محاميه الاستاذ [REDACTED] المحامي بسيدي بوزيد.

من جهة

و المدعي عليها : [REDACTED] قاطنة بنفس المكان محل
مخبرتها مكتب محاميه الاستاذ [REDACTED] المحامي بسيدي بوزيد.

من جهة أخرى

عريضة الدعوى

بمقتضى عريضة الدعوى المؤرخة في 2013/06/18 و المبلغة الى المدعى عليها بواسطة عدل التنفيذ بدائرة قضاء المحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد السيد محمد الطاهر الرابحي حسب رقمه عدد 8680 المتضمنة التنبية عليها بالحضور بالجلسة الصلحية المقرر انعقادها أمام هذه المحكمة في حدود الساعة التاسعة صباحا من يوم 2013/8/14 للجواب عن الدعوى الاتي بيان موضوعها :

موضوع الدعوى

يعرض المدعي بواسطة نائبه انه متزوج بالمدعي عليها بموجب عقد الصداق المؤرخ في 2009/1/20 وتم البناء و انه لم يتم انجاب ابناء .

و في الاونة الاخيرة ساءت العلاقة الزوجية بينهما بشكل أضحي يستحيل معه تواصل الرابطة الزوجية بينهما .

و يروم تبعا لذلك اجراء المحاولة الصلحية الواجبة قانونا ثم الحكم بايقاع الطلاق بين الطرفين طلبة اولى بعد البناء انشاء من الزوج على معنى الفقرة الثالثة

من الفصل 31 من مجلة الاحوال الشخصية و التتصيص على ذلك بنفاثر الحالة المدنية و بطرة رسم صداقهما.

الاجراءات

و بموجب ذلك رسمت القضية بالدفتر المعد لنوعها بكتابة هذه المحكمة تحت عدد 30076-د و عهد بها لقاضي الاسرة لاجراء المحاولة الصلحية المنعقدة سرا و بها حضر المدعي وتمسك و حضرت المدعى عليها و عارضت في الدعوى.

كما تقرر مؤقتا:

• الزام الزوج بالانفاق على زوجته بحساب خمسون دينارا شهريا بداية من تاريخ رفع الدعوى و بصفة مستمرة الى حين زوال الموجب القانوني .

و حيث و باستيفاء الطور الصلحي طبق القانون احيلت القضية على الجلسة الحكمية المعينة ليوم 2013/09/26.

في الطور الحكمي :

و بالجلسة القضائية حضر الطرفان و تمسكا بالطلاق و الاستاذ العيفي يعلن نيابته و يطلب التأخير و قد تتالى نشر القضية بعدة جلسات آخرها جلسة يوم 8 ماي 2014 و بها لم يحضر الطرفان و تمسك لسان الدفاع.

و بعد الاستماع الى ذلك قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة و التصريح بالحكم بجلسة الطالع و بها و بعد المفاوضة طبق القانون صرح عموما و علانية بالحكم الاتي بيانه سندا و نصا:

المستندات

حيث كانت الدعوى تهدف الى طلب الحكم وفق ما ورد بعريضة الافتتاح.

و حيث ادلى المدعي لتأييد دعواه بالمؤيدات التالية :

- أصل رقيم استدعاء للجلسة .
- أصل 02 مضامين و لادة.
- اصل مضمون زواج.

و حيث أكدت المدعى عليها رفضها و معارضتها لايقاع الطلاق .

المحكمة

حيث طلب المدعي الحكم له بالطلاق بينه و بين زوجته المدعى عليها انشاء منه و عارضت الزوجة في ذلك.

و حيث كانت العلاقة الزوجية ثابتة بين الطرفين بالعقد المشار اليه صلب العريضة و انتدبا للصح فانتهى بعدم التوفيق بينهما حسب المحضر المحرر في ذلك من طرف السيد قاضي الاسرة.

و حيث اقتضت الفقرة الثالثة من الفصل 31 من م اش انه يمكن الحكم بالطلاق بناء على رغبة احد الزوجين فقد اصبح الطلب مؤسسا قانونا و متجه الاستجابة اليه و الحكم بالطلاق بقطع النظر عن معارضة المطلوبة.

و حيث لم يسبق فراق بين الزوجين حسبما اثبتته الابحاث و ينبغي لذلك اعتبار الفراق الحالي واقعا للمرة الاولى.

و حيث ان النظر في الطلاق يجبر المحكمة النظر في جميع متعلقات و آثاره من نفقة و غرامة.

و حيث اقتضى الفصل 38 من اش انه يجب على الزوج ان ينفق على زوجته المدخول بها و على مفارقتها مدة عدتها التي حددها الفصل 35 قبله بثلاثة أشهر بالنسبة للمطلقة غير الحامل.

و حيث طالبت الزوجة بغرامة قدرها عشرون ألف دينار لقاء الضرر المعنوي و جناية عمرية شهرية قدرها مائتي دينار لقاء الضرر المادي و ألف دينار لقاء تعاب تقاضي و اجرة معاماة.